مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية ،المجلد ٢٦، العدد٤ :٢٠١٨

قواعد التخاطب اللساني في تفسير التبيان للطوسي (ت ٤٦٠هـ)

(متضمنات القول أنموذجا)

علي محمد نور مجيد عباس
كلية الدراسات القرآنية / جامعة بابل

حيدر غضبان محسن الجبوري
كلية الآداب / جامعة بابل

Drhaider13@yahoo.comali.mohamednoor82@yahoo.com

الخلاصة

يهدف هذا البحث إلى التحري والتفتيش عن ملامح قواعد التخاطب اللساني في كتاب التبيان للطوسي ومقاربة ما قدمه الغربيون من آراء وإجراءات بما تصيدناه من تلك الملامح في التبيان مقاربةً موازنة وناقدة بالإضافة أو التعديل أو تبني بعض اجراءات قواعد التخاطب اللساني عند الغرب في ضوء تفسير التبيان للطوسي.

وبناء على ذلك تضمن هذا البحث مبحثين وخاتمة فقائمة بالمصادر. تناولنا في المبحث الأول مظاهر قواعد التخاطب اللساني في تفسير التبيان للطوسي، وكان على فقرتين الأولى قواعد التخاطب اللساني عند الغرب، والأخرى أصناف المعاني في القران الكريم وطرق استنباطها عند الطوسي والغرض منها. ومهدّنا للمبحث الثاني بتوطئة ثم تحدثنا فيه عن الافتراض المسبق فالأقوال المضمرة. وجاءت الخاتمة لتضم أهم ما توصل إليه البحث من نتائج.

الكلمات المفتاحية: اللسانيات، التداولية.

Abstract

The research aims to investigate lineaments of linguistic interlunations in Albaian Quran exegetics by Altusi compared and approaching theoretical and practical by thinkers in the West using them in correction , criticizing and adding to the Al Tibaian Quran exgetics by AQltusi.

Consequently the research included two chapters, conclusions, and list of references. The first paragraph deals with principles of linguistic interlocutions manifestations in Albaian Quran exegetics by Altusi which was divided into two paragraphs: the firs deals with principles of linguistic interlunation in the West, and the second is the kinds of meaning in the Quran and how Altusi found our them and the aiming of that. We began the second paragraph with an introduction, then we presented presupposition and hidden speech. At last we introduced the research conclusions.

Key words: linguistics, Pragmatics **.**

المبحث الأول: مظاهر قواعد التخاطب اللساني في تفسير التبيان للطوسي:

أولا: قواعد التخاطب اللساني عند الغرب:

تُعد نظرية قواعد التخاطب[١]، أو قواعد التبليغ[٢]، أو الاستلزامات المحادثية[٣]، من النظريات التي لا تقل شأنا عن النظريات الأُخرى التي يضمها المبحث التداولي اللساني الحديث، إذ يمكن الانطلاق في الحديث عن أهميتها تماشيا لما جاء في كتاب الله عز وجل من تحضيض على مراعاتها، ففي قوله تعالى: چ ۇ ۆ ۆ ۈ ۈ ۇٴ ۋ ۋ ۅ ۅ ۉ ۉ ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې چ (النحل: ١٢٥)، يجد القارئ أن الله (سبحانه وتعالى) قد رسم لرسوله (صلى الله عليه وآله وسلم) بعضا من الآليات تتدرج في استعمال الخطاب وفقا لمراعاة سياق الدعوة[٤].

ويمكن تعريف قواعد التخاطب بـــ: أنها مجموعة من القوانين والقواعد يجب على المتكلم مراعاتها من أجل تنظيم وتوجيه سير المحادثة[٥]، وقد ذكر الدكتور الشهري مسوغات ذلك الالتزام في الإســـتراتيجية التلميحية بما يأتي[٦]:

١. التأدب بالخطاب من خلال مراعاة البعد الشرعي المتمثل بعدم الوقوع فيما يسمى بـــ(فاحش القـــول) أو (المحرمات اللغوية) مثل ذكر بعض أجزاء الجسد، أو استعمال بعض الافعال التي يستقبح المرسِـــل ذكرهـــا ومراعاة البعد الاجتماعي متمثلا باحترام أذواق الآخرين وأسماعهم.

٢. إعلاء المرسل لذاته على الآخرين وإضفاء التفوق عليها بذكر معايبهم أو الانتقاص من أقدارهم...الخ.

٣. رغبة المتكلم في الهروب من مسؤولية الخطاب بصياغة الخطاب بصورة تحتمل أكثر من تأويل...الخ.

٤. خوف المرسِل، بحيث يصوغ خطابه مشوبا بالحذر وابتعادا عن طائلة الاتهام....الخ.

٥. عدم إحراج المخاطَب أو إكراهه في إنجاز فعل قد يكون غير راغب في انجازه. ويحدث هـــذا عنـــدما يمتلك المرسِل السلطة وأنه يراعي مشاعر الآخرين.

٦. الاكتفاء بخطاب واحد والاستغناء عن الخطابات المتعددة...الخ.

غير أن ما نقله الدكتور الشهري من رؤى غربية في مســـوغات الإســـتراتيجية التلميحيـــة غيـــر وافٍ، وبمجرد مراجعة التراث العربي نجد مسوغا مهما تم إهماله كما سنذكره في الفقرة الثانية من التوطئة.

إن من أهم من نادى بهذه القواعد (غرايس)، و(سبيربر وولسون)، و(براون وليفنســـون)، و(ســـيرل)[٧]. وقد دشن البحث فيها الفيلسوف الانكليزي (بول غرايس ١٩١٣– ١٩٨٨)، في مقاله (المنطـــق والمحادثـــة) الصادر سنة ١٩٧٥، قائلا: "للمحادثة منطقها، إذ تتحكم فيها قوانين وقواعد تنظّمها وتوجّه إلى ما تستلزمه من دلالة بحسب احترام إجرائها أو خرقها وانتهاكها"[٨].

وبين (غرايس) أن العلاقات التي توظفها الأقوال عند التواصل محكومة بمبادئ أو قواعد مؤسّســـة على تصور عقلاني للتواصل[٩]، ودافع عن الأطروحة القائلة بأن المضامين المبلغة على نحو غير مباشر في التواصل (ما يسميه الاستلزامات المحادثية) توافق الجوانب غير الصدقيّة للأقوال. وبعبارة أخرى، فإن ما يقع تضمينه لا يعود فحسب إلى المحتوى الإخباري للقول الذي يمكننا أن نقول عنه بحسب العوالم أو الظروف إنه صادق أو كاذب"[١٠]. فقد عدّ (غرايس) أن التواصل الفعلي يرتكز على نوع من الذاتية المتبادلة، المتمحـــورة حول خلق استدلالات (inferencias) من جانب المستقبل، فعند تحليله المستفيض للمدلول توصـــل إلـــى أن الادراك لا يمكن دراسته سوى باستدعاء الأسباب التي تجعله ممكنا[١١].

ويذهب (غرايس) إلى أن الأصل في تطبيق قواعد التخاطب وجود مبدأ استلزامي ضامن للتواصـــل والتفاهم بين المتحاورين، وأطلق على هذا المبدأ مصطلح (مبدأ التعاون) ومفاده "لتكن مساهمتك في المحادثـــة موافقة لما يتطلبه منك في المرحلة التي تجري فيها ما تمّ ارتضاؤه من هدف أو وجهة للمحاورة التي اشتركت فيها"[١٢].

وتتمثل قواعد التخاطب اللساني بـــ (الاستلزام الحواري، ومتضمنات القول بفرعيهـــا، الافتـــراض المسبق، والأقوال المُضمرة).

ولا بد من الاشارة هنا إلى مسألة لم ينتبه إليها أغلب الباحثين، إذ خلطوا بـــين الأقـــوال المُضـــمرة والأقوال المتضمنة في القول، وبتعبير آخر أنهم لم يفرقوا بين الفعل الكلامي غير المباشر والأقوال المضمرة. نعم هنالك علاقة لا يمكن إنكارها بين قواعد التخاطب اللساني والأفعال الكلامية غير المباشرة، ولا أدل على

ذلك أن الاثنين يعتمدان على الإستراتيجية التضامنية والإستراتيجية التلميحية في الوصول إلى القصد أو المغزى من الكلام، أي يتخذان من الكلام الظاهر ممرًا أو معبرًا للوصول إلى ما يكمن وراء النص، فقد يخرق المرسِل أحد قواعد التخاطب عند (غرايس)، أو يعدل إلى الاستراتيجية التضامنية أو التلميحية من أجل انتاج دلالة يستلزمها الخطاب ويفهما المرسَل إليه[١٣]. ومع هذا التشابه في عدم اعتمادهما على المعنى الظاهر لكن ثمة فرق جوهري يمكن توضيحه بالآتي:

يظن الباحث أن مسألة التفريق بسيطة جدا، إذ بعد اطلاعنا على كتب التداوليين يتبين لنا أن الفعل الكلامي غير المباشر ما احتمل مقصدًا باطنا واحدا فقط، أما الأقوال المُضمرة ما كانت تحتمل عدة مقاصد، والأمثلة على ذلك كثيرة، فالسامع إلى قول أستاذ ما لأحد تلاميذه (لا تقرأ) لا يتبادر إلى ذهنه أنه يطالبه بعدم القراءة فعلا، فتلقائيا ومن دون شك يتبادر إلى ذهنه أن الأستاذ كان يقصد من وراء كلامه (التهديد)، وليس هنالك مقصد آخر. وهذا ما يطلق عليه فعل كلامي غير مباشر فقد خرج الكلام من التوجيه إلى الالزام.

أما السامع لقول أحد ما: (السماء ممطرة). فهنا تتولد عند السامع عدة تأويلات كلها جائزة وممكنة، إذ قد يكون القصد من قول القائل الدعوة إلى المكوث في البيت وعدم الخروج، أو مطالبته بعدم نسيان المظلة، أو الإسراع إلى العمل، أو الانتظار إلى حين توقف المطر، وكلها جائزة وممكنة، وهذه هي من خصائص الاقوال المُضمرة التي تتمتع بها بأنها تتضمن قائمة من التأويلات المفتوحة بتعدد سياقاتها المقامية التي تُنجر ضمنها. ويمكن توضيح ذلك من خلال المخطط الآتي:

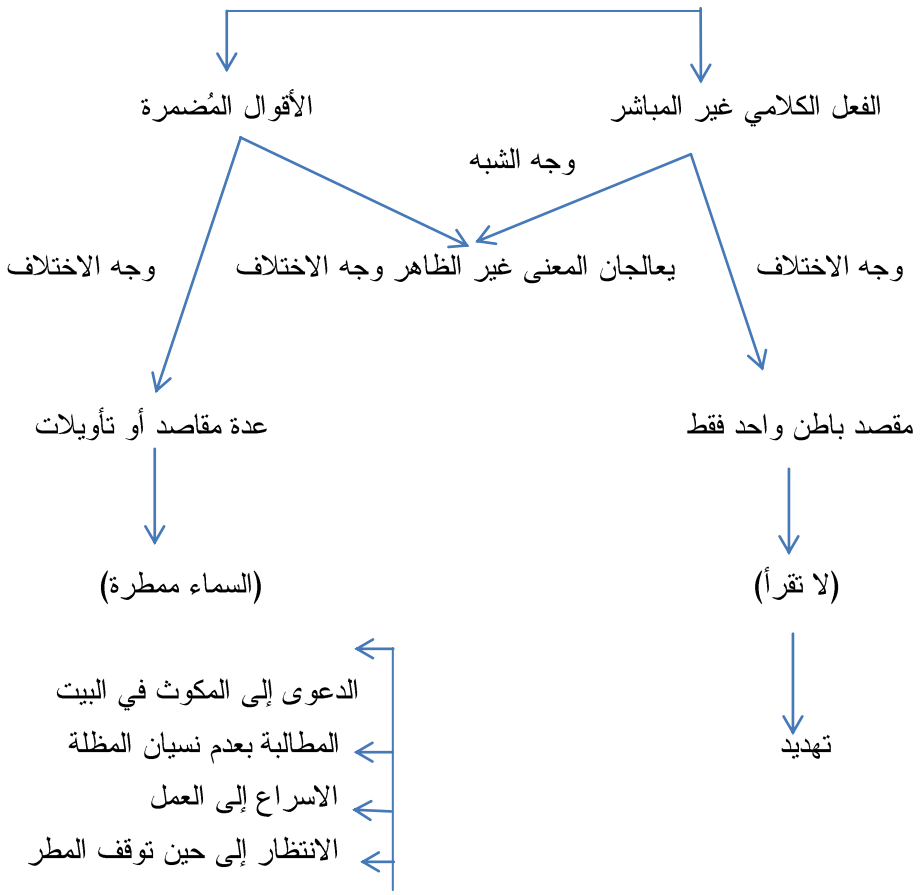

ثانيا: أصناف المعاني في القران الكريم وطرق استنباطها عند الطوسي والغرض منها:

● **أصناف المعاني في القران الكريم عند الطوسي:** بعيدا عن المصطلحات التداولية استعمل البحث مصطلحات الطوسي التي يتداولها في التبيان لذلك كان الأليق أن نتحدث عن أصناف المعاني عند الطوسي التي من ضمنها صِنْف سماه التداوليون فيما بعد بـ(مضمنات القول).

قسّم الطوسي معاني القران إلى أربعة أقسام نوجزها بما يأتي(١٤):

١. "ما اختص الله تعالى بالعلم به، فلا يجوز لأحد تكلف القول فيه، ولا تعاطي معرفته، وذلك مثل قوله تعالى: چ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ □ □□ □ ى ى ې ې چ(الأعراف، من الآية: ١٨٧) فتعاطي معرفة ما اختص الله تعالى به خطأ".

٢. "ما كان ظاهره مطابقا لمعناه، فكل من عرف اللغة التي خوطب بها، عرف معناها، مثل قوله تعالى: چ □ □ □ □ □ □ □ □ ى چ (الأنعام، من الآية: ١٥١)".

٣. "ما هو مجمل لا ينبئ ظاهره عن المراد به مفصلا. مثل قوله تعالى: چ گ گ گ ں ں ڻ ڻ ڻ ڻ چ (البقرة: ٤٣) ومثل قوله: چ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ ڭ چ (آل عمران، من الآية: ٩٧) وقوله: چ ڈ ڈ ژ ژ چ (الأنعام، من الآية: ١٤١) وقوله: چ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ (المعارج: ٢٤) وما أشبه ذلك. فإن تفصيل أعداد الصلاة وعدد ركعاتها، وتفصيل مناسك الحج وشروطه، ومقادير النصاب في الزكاة لا يمكن استخراجه إلا ببيان النبي صلى الله عليه وآله ووحي من جهة الله تعالى. فتكلف القول في ذلك خطأ ممنوع منه، يمكن أن تكون الأخبار متناولة له".

٤. "ما كان اللفظ مشتركا بين معنيين فما زاد عنهما، ويمكن أن يكون كل واحد منهما مرادا".

ويضيف الطوسي إلى تقسيمه السابق تقسيما آخر، قائلا: "وجميع أقسام القرآن لا يخلو من ستة: محكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ وخاص وعام فالمحكم ما أنبأ لفظه عن معناه من غير اعتبار أمر ينضم إليه سواء كان اللفظ لغويا أو عرفيا ولا يحتاج إلى ضروب من التأويل"(١٥). والمتشابه "ما كان المراد به لا يعرف بظاهره بل يحتاج إلى دليل وذلك ما كان محتملا لأمور كثيرة أو أمرين ولا يجوز أن يكون الجميع مرادا فإنه من باب المتشابه. وإنما سمّي متشابها لاشتباه المراد منه بما ليس بمراد"(١٦).

وما يعنينا من تقسيمه السابق حديثه عن المحكم والمتشابه. والملاحظ عليه أنه عرّف المتشابه بـ"ما كان المراد به لا يعرف بظاهره بل يحتاج إلى دليل وذلك ما كان محتملا لأمور كثيرة أو أمرين ولا يجوز أن يكون الجميع مرادا فإنه من باب المتشابه. وإنما سمّي متشابها لاشتباه المراد منه بما ليس بمراد" وهو رأيٌ من بين آراء متعددة للعلماء في مفهوم المتشابه(١٧).

على أية حال، إن معنى المتشابه عند الطوسي هو نفسه القسم الرابع (اللفظ المشترك) في تقسيم الطوسي الأول لمعاني القران.

والذي يهمنا من هذه الأقسام القسم الرابع (اللفظ المشترك) أو (المتشابه) بحسب رأي الطوسي السابق، إذ تحدث الطوسي عن نوعين من الألفاظ المشتركة أو المتشابهة، هما: ما يحمل معنيين، أو ما يحمل أكثر من معنى. وهما كما يتبين من كلام الطوسي يندرجان في عنوان واحد هو (اللفظ المشترك)، بينما يذهب التداوليون الغربيون إلى نظرة مفصلة، فعلى الرغم من أن الإستراتيجية الجامعة لهذين القسمين هي الإستراتيجية التلميحية، إلا أنهما ينتميان إلى موضوعين مختلفين فالخطاب الذي يتضمن قصدا ضمنيا واحدا

داخل في الأفعال الكلامية غير المباشرة. أما الخطاب الذي يتضمن مجموعة مقاصد فيدخل في الأقوال المتضمنة في القول[١٨].

• **آليات الوصول إلى المعاني التلميحية في القرآن الكريم عند الطوسي:** تعد الاستراتيجية التلميحية الأداة التي يستعملها المخاطب في تضمين كلامه معنى ما أو أكثر من معنى. وقد استعمل الطوسي أكثر من إجراء للوصول إلى معاني اللفظ المشترك بقسميه السابقين، ويمكن تلخيص تلك الإجراءات بما يأتي[١٩]:

١.اعتماده على السماع: "فإنه لا ينبغي أن يقدم أحد به فيقول: إن مراد الله فيه بعض ما يحتمل، إلا بقول نبي أو إمام معصوم".

٢."باستثناء ذلك ينبغي أن يقول: إن الظاهر يحتمل لأمور، وكل واحد يجوز أن يكون مرادا على التفصيل". "ومتى كان اللفظ مشتركا بين شيئين، أو ما زاد عليهما، ودل الدليل على أنه لا يجوز أن يريد إلا وجها واحدا، جاز ان يقال: إنه هو المراد. ينبغي أن يرجع إلى الادلة الصحيحة: إما العقلية، أو الشرعية، من إجماع عليه، أو نقل متواتر به، عمن يجب اتباع قوله، ولا يقبل في ذلك خبر واحد، خاصة. اذا كان مما طريقه العلم".

٣.الإجماع: "ولا ينبغي لأحد أن ينظر في تفسير آية لا ينبئ ظاهرها عن المراد تفصيلا، أو يقلد أحدا من المفسرين، إلا أن يكون التأويل مجمعا عليه، فيجب اتباعه لمكان الإجماع، لأن من المفسرين من حمدت طرائقه، ومدحت مذاهبه، كابن عباس، والحسن، وقتادة، ومجاهد وغيرهم. ومنهم من ذمت مذاهبه، كأبي صالح، والسدي والكلبي وغيرهم. هذا في الطبقة الأولى. وأما المتأخرون فكل واحد منهم نصر مذهبه، وتأول على ما يطابق أصله، ولا يجوز لأحد أن يقلد أحدا منهم".

٤.دعم التأويل بشاهد من كلام العرب: "ومتى كان التأويل يحتاج إلى شاهد من اللغة، فلا يقبل من الشاهد إلا ما كان معلوما بين أهل اللغة، شائعا بينهم. وأما طريقة الآحاد من الروايات الشاردة، والألفاظ النادرة فإنه لا يقطع بذلك، ولا يجعل شاهدا على كتاب الله وينبغي أن يتوقف فيه ويذكر ما يحتمله، ولا يقطع على المراد منه بعينه، فإنه متى قطع بالمراد كان مخطئا، وإن أصاب الحق".

والملاحظ على مضمرات تلك الآليات في التحقق من صحة التأويلات وتبنيها أنها ذات مبانٍ أصولية كاعتماده على السماع بالنقل الموثوق من السلف الصالح أو الاجماع الموثوق به أو الاعتماد على الأدلة العقلية والشرعية المبنية على أسس صحيحة، وأنها تشير إلى القول باحتمالية مضمنات القول وعدم قطعيتها التي أشار إليها التداوليون فيما بعد كما سنبين لاحقا في موضوع الأقوال المتضمنة.

• **أغراض تعدد المعاني في القران الكريم عند الطوسي:**

ذكرنا فيما سبق مسوغات اعتماد الإستراتيجية التلميحية عند التداوليين كما نقلها الدكتور الشهري، وأن هذه المسوغات لا تخلو من استدراك ومراجعة. ومن خلال مراجعة تفسير الطوسي وجدنا حضور ما قيل عن احترام المبادئ الاجتماعية أو ما يسمى بـ(مبدأ التأدب) في الخطاب. من ذلك قول الطوسي في تفسير قوله تعالى: تعالى: چ ﭽ ﭾ □ □ □ □ □ □ □ □ □□ □ □ □ □ ﭑ ﭒﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ چ (النساء: ١٠٥-١٠٦) "وعندنا أن الخطاب وإن توجه إلى النبي صلى الله عليه وآله من حيث خاصم من رآه على ظاهر الإيمان والعدالة، وكان في الباطن بخلافه فلم يكن ذلك معصية، لأنه (ع) منزّه عن القبائح، فإنما ذكر على وجه التأديب له في أن لا يبادر فيخاصم ويدفع عن خصم إلا بعد أن يبين الحق منه. والمراد بذلك أمته عليه السلام"[٢٠].

زيادة على ذلك تضمنت مدونة التبيان للطوسي مسوغاتٍ أخر لم يتطرق إليها التداوليون بحسب ما ذكرناه عن الشهري، وتلك المسوغات هي[٢١]:

١. رأى الطوسي: "أن تأويل القرآن لا يخرج عن أحد الأقسام السبعة: إما أمر، أو نهي، أو وعد، أو وعيد، أو خبر، أو قصص، أو مثل. وهو الذي ذكره أصحابنا في أقسام تفسير القرآن".

٢. إن ظاهرها "إخبار هلاك الأولين وباطنها عظة للآخرين".

٣. إنك "إذا فتشت عن باطنها وقسته على ظاهرها وقفت على معناها".

٤. وأضاف الطوسي مسوغا آخر في أثناء حديثه عن الاستشهاد بكلام العرب على مقاصد القران الكريم، قائلا: "وإنما يحتج علماء الموحدين بشعر الشعراء وكلام البلغاء، اتساعا في العلم، وقطعا للشغب، وإزاحة للعلة، وإلا فكان يجب ألا يلتفت إلى جميع ما يطعن عليه، لأنهم ليسوا بأن يجعلوا عيارا عليه بأولى من أن يجعل هو عليه السلام عيارا عليهم[٢٢].

والجامع لتلك المسوغات هو المسوغ البلاغي الذي يهدف إلى التأثير في الآخرين من خلال السعي إلى صوغ الخطاب بصورة أدبية عالية تحمل المعنى ضمنا مما يؤدي إلى إيقاع الفعل التأثيري في نفوس المتلقين، وعدا وتوعدا أو تبشيرا ووعيدا وحجاجا للمعاندين...الخ. وهو ما نلحظه في رسالة القران الكريم التي اشتمل عليها في سوره وآياته صراحة وضمنا.

المبحث الثاني/ متضمنات القول: (Les Implicites)

توطئة: في أحيان كثيرة يُدلي المتكلمون بأقوال وهم يضمرون معاني أكثر مما يقولون، أي بمعنى يقصدون من وراء كلامهم معاني لا تذكر بصريح أقوالهم، وهذا ما أطلق عليه بـ (متضمنات القول)، إذ يستغني المرسِل عن عدد من الخطابات، مكتفيا بإنتاج خطابي واحد ليُعبر عن قصده.

وقد شغلت هذه الدراسة حيزا واسعا من مباحث الدرس التداولي؛ لأنها تمثل معبرًا بين المعنى الظاهر والمعنى الباطن يصل من خلاله المتلقي إلى المعنى المقصود معتمدا في ذلك على السياقات المقامية؛ لأنها تمثل العصا التي يتوكأ عليها التحليل التداولي.

فـ (متضمنات القول)" مفهوم تداولي إجرائي يتعلق برصد جملة من الظواهر المتعلقة بجوانب ضمنية وخفية من قوانين الخطاب، تحكمها ظروف الخطاب العامة كسياق الحال وغيره. ومن أهمها الافتراض المسبق والقول المضمر"[٢٣].

وتعد متضمنات القول من المحاور الأساسية التي ترتكز عليها الدراسة التداولية؛ إذ تكمن حاجتها في وضع معين عندما نحتاج إلى تدقيق إضافي نتجاوز فيه المعنى الظاهر[٢٤]، زد على ذلك أنها تعمل على تهذيب الخطاب، وبيان المعنى الكامن وراء اللفظ الظاهر. ويُعرف الكلام الضمني بأنه" الكلام الذي لا يظهر على سطح الملفوظ"[٢٥]، وتشير أوريكيوني بأن طبقة المضمَّنات التي تضم كل المعلومات التي يمكن استنتاجها جراء قول معين، والتي تكون خاضعة لبعض خاصيات السياق التعبيري الأدائي[٢٦].

ويرى (فان دايك) أن لغة التخاطب الطبيعي قد تكون غير صريحة؛ لأن بعض القضايا لا يمكن أن يصرح بها تصريحا مباشرا، إذ يمكن أن تُستنتج من قضايا أُخرى عبر عنها تعبيرا مباشرا"[٢٧]. وقد عمق اوستين تأمله لظاهرة الضمني عند فحصه مختلف الطرق التي يستلزم فيها إخبار صحة إخبارات أخرى وذلك بسبب تأمله (للإخفاقات) وحالات عدم النجاح وهو يقسم ظاهرة الضمني إلى (ما يؤدي إليه)، و (ما يُفهم منه) و(ما تقتضيه)[٢٨].

وترى أوريكيوني "أننا لا نستعمل التعبير المباشر إلا قليلا، أو ربما لا نستعمله إطلاقا، ونفضل بدلا من ذلك التعبير غير المباشر بمعنى الضمنيات"[٢٩]. أي بمعنى أن العمل الغرضي يُؤدى بواسطة عمل لغوي آخر[٣٠]، وهذا ما يدرسه البلاغيون في باب (الخروج على مقتضى الظاهر)[٣١]، إذ يعدل المتكلم عن الاستراتيجية المباشرة إلى استراتيجية التضمين ليُعبر عن دلالة يستلزمها الخطاب ويفهمها المرسَل إليه[٣٢].

ولم يكن مفهوم المتضمنات بمنأى عن التفكير العربي، فقد تعرض بعض الباحثين إلى بيان مفهوم المتضمنات بأنه الزيادة التي تحدثها كلمة ما على معناها الأصلي[٣٣]. ويؤكد ذلك الدكتور حسن بدوح، إذ رأى أن المتكلم غالبا ما ينحى طرق التضمين لبيان المقاصد الحوارية[٣٤]، وعلى هذا فإن المتكلم يجنح للتعبير عن قصده من خلال التلميح عبر مفهوم الخطاب بمعناه الواسع، الذي يقابل منطوق الخطاب[٣٥].

ولا بد من الإشارة هنا أن المتكلم لا يجنح إلى التضمين إلا إذا "اطمأن واعتقد بأن المتلقي قادر على الوصول إلى المعنى الضمني، أو له إمكانية استدلالية تمكنه من الوصول إلى مضمون الخطاب اعتمادا على جملة من الكفايات التي تُيسر له سبيل إدراك المعاني الضمنية"[٣٦].

ومن خلال الطرح المسبق تفضي بنا هذه الإمكانات إلى دور السياق ومركزيته في منح الخطاب دلالاته للتعبير عن القصد[٣٧]. فالسياق الكاشف الأبرز للمعنى غير المباشرة والعامل الأكبر في قضية الفهم والإفهام بوصفه الظروف والمواقف والاحداث التي ورد فيها النص أو نزل أو قيل بشأنها[٣٨].

ويُخلّص من هذا أن متضمنات القول على وفق الكلام الطبيعي تحمل في طياتها كثيرا من التعبيرات متمثلة بالافتراض المسبق والأقوال المضمرة[٣٩].

أولا: الافتراض المسبق[٤٠]: (Pre-supposition)

توطئة: يوجه المتكلمون قولا ما مسقطين منه بعض المعلومات؛ لافتراضهم كون هذه المعلومات معروفة لدى متلقيهم، فهي وإن لم يصرح بها مباشرة لكنها يتم إيصالها دون قولها.

ففي كل تواصل لساني ينطلق الشركاء من معطيات وافتراضات معترف بها ومتفق عليها بينهم، تشكل هذه الافتراضات الخلفية التواصلية الضرورية لتحقيق النجاح في عملية التواصل[٤١].

ويقرر فينيمان أن لأي خطاب رصيد "من الافتراضات المسبقة (يضم معلومات) مستمدة من المعرفة العامة، وسياق الحال، والجزء المكتمل من الخطاب ذاته،... فلدى كل طرف من أطراف الخطاب، رصيد من الافتراضات المسبقة، وهذه الافتراضات في تزايد مع تقدم عملية الخطاب،... وضمن رصيد الافتراضات المسبقة المصاحبة لأي خطاب، توجد مجموعة من المسلمات الخطابية، وكل خطاب إلى حد ما إنما يدور حول مسلماته الحوارية[٤٢].

فالافتراض المسبق دعامة أساسية من دعامات التحليل التداولي، فقد حظي مفهوم الافتراض المسبق ولا يزال يحظى، بالقسط الأكبر من الدراسات والأبحاث التي تهتم بموضوعات علمي الدلالة والتداولية؛ لأنه ذو" ذات أهمية قصوى في عملية التواصل والإبلاغ"[٤٣]. فضلا عن كونه موضوع اهتمام المناطقة وفلاسفة اللغة منذ مطلع القرن العشرين[٤٤]، بل يرجع الاشتغال به إلى مؤلفات قديمة جدا كتلك التي تناولت قواعد التأويل ولا سيَّما مؤلفات أُصول الفقه والتفسير عند المسلمين[٤٥].

وتظهر قيمة الافتراض المسبق واضحة حينما أصبح التحليل التداولي بديلا لا غنى عنه للوجهة الدلالية في عملية التواصل[٤٦]. فقد يوجه المتكلم حديثه إلى المخاطَب على أساس مما يُفترض سلفا أنه معلوم له، فإذا قال رجلٌ لآخر(أغلق النافذة) فالمفترض سلفا أن النافذة مفتوحة، وأن هنالك مسوغا يدعو إلى إغلاقها،

وأن المخاطَب قادرٌ على الحركة، وأن المتكلم بمنزلة الآمر، كل ذلك موصول بسياق الحال وعلاقة المتكلم بالمخاطَب(٤٧). ومن ثَمَّ فإن المتتبع لهذه الافتراضات يصل إلى نتيجة مفادها: أن الافتراض المسبق من الممكن وصفه بأنه أداة تبث إلينا ما نعهده من أمرٍ، وسؤالٍ، وإعلانٍ(٤٨). فهو اللحمة التي ينسجم بها الخطاب(٤٩). هذا بالإضافة إلى أن الافتراض المسبق له رؤية أساسية في تعليم الطفل معلومة جديدة من خلال الاعتماد على أساس سابق يتم الانطلاق منه والبناء عليه(٥٠).

ومن بين التداوليين الذين تعرضوا للافتراض المسبق وعرفوه (جورج يول) حين رأى أنه "شيء يفترضه المتكلم قبل التفوه بالكلام"(٥١). أما أوريكيوني فرأت أنه "كل المعلومات غير المصرح بها التي تحملها بنية الملفوظ التي تتواجد فيه بصفة جوهرية مهما تكن خصوصية الإطار التلفظي"(٥٢).

ومما سبق يبدو أن الافتراضات المسبقة قد عُدّت "بمثابة معلومات مدسوسة خفية، أي إنها تكون مزودة بملاءمة تواصلية أقل شأنا من تلك التي تتمتع بها المعلومات البينة، كما أنها تحتل مركزا أدنى مرتبة داخل النية الرقائقية التي يتألف منها محتوى الأقوال الإجمالي"(٥٣).

وقد ميز بعض الباحثين بين نوعين من الافتراض المسبق، افتراض منطقي، أو دلالي، وافتراض تداولي، فالأول مشروط بالصدق بن قضيتين، مثل قولنا: إن المرأة التي تزوجها زيد كانت أرملة، فصدق هذا القول ومطابقته للواقع يحتم أن يكون القول زيد تزوج أرملة صادقا أيضا، أما الافتراض التداولي فلا دخل له بالصدق والكذب، بل يبقى صادقا وثابتا حتى عند انتفاء القول الأول المصرح به، وهذا النوع هو المقصود بالتحليل التداولي(٥٤).

الافتراضات المسبقة في التبيان:

لم تكن أفكار الطوسي بعيدة عن فكرة الافتراض المسبق، إذ نراه في مواطن عدة(٥٥) قد اعتمد في تفسيره النص على وفق المعطيات المشتركة بين المخاطِب والمتلقي، ومن أمثلة ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ (البقرة: ٢٥)، إذ يقول الطوسي:" قال: ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ لأنه معلوم أنه أراد الخبر عن ماء أنهارها أنه جار تحت الاشجار والغروس والثمار لا أنه جار تحت أرضها"(٥٦).

اتكأ الطوسي على الافتراض المسبق في التحليل، إذ فطن الى السبب الذي دعا الله تعالى أن يقول في وصفه الجنان ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ، مع أن جريان الأنهار يكون تحت الأشجار والثمار والغروس لا أن يكون تحت أرض الجنة، فهو يبين أن السبب هو علمهم أن الماء لا يجري من تحت الارض، بل الجريان يكون تحت الأشجار وما شابهها، فنراه يقول: "لأنه معلوم أنه أراد الخبر عن ماء أنهارها أنه جار تحت الأشجار والغروس والثمار لا أنه جار تحت أرضها".

فقد وظف الطوسي في كلامه السابق معطياتٍ وافتراضاتٍ خفيةٍ موجودة عند المتكلمين وليس في ظاهر النص(٥٧)، إذ رأى الطوسي أن الله تعالى قد قال قوله لعلم ﭽ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭼ بماهية الجريان، وهذا يطابق ما جاء به التداوليون من أن الافتراض المسبق هو: "شيء يفترضه المتكلم قبل التفوه بالكلام"(٥٨).

ومما سبق يتضح لنا أن في جملة ﭽ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭼ افتراض مسبق مضمونهُ (أن الماء يجري من تحت الأشجار والثمار والغروس لا من تحت أرض الجنة)، فالافتراضات المسبقة التي اعتمدها الطوسي هي" افتراضات يمكن استنتاجها من الرسالة نفسها لأنها تتضمنها بطريقة لا يجد المتلقي صعوبة في إدراكها، وتصدر هذه الافتراضات عن المعلومات التي اكتسبها المتكلم من خلال محيطه الاجتماعي"(٥٩). ولعل

أوريكيوني قد وضحت ذلك عندما قالت: إن معلومات الافتراض المسبق تُنتج تلقائيا من صياغة القول، وإن لم تكن مقررة جهرا(٦٠).

ومما يبدو أن الطوسي قد توصل إلى الجوانب الضمنية والخفية من قوانين الخطاب من خلال توظيفه لعناصر السياق توظيفا تداوليا أسفر عن وجود معطيات وافتراضات مشتركة بين المتخاطبين، إذ للمعرفة المشتركة أثرا واضحا في إنتاج الخطاب؛ لأنها تعد الأرضية التي يتكأ عليها طرفا الخطاب، فينطلق المتكلم من العناصر السياقية التي بحوزته في إنتاج خطابه، ويعتمد المخاطَب عليها في تأويله ليتمكن من فهم الخطاب وإفهامه(٦١).

ومن المواطن الأخر التي نجد الطوسي يعتمد في تفسيرها على آلية الافتراض المسبق تفسيره لقوله تعالى: چچ ډ ډ ډ ډ ڈ ڈ ژ ژ ڑ ڑ ک ک ک ک گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ چ (البقرة: ٨٠)، إذ قال: "قوله: چچ چ يعني اليهود الذين قالوا لن تمسنا النار، ولن ندخلها إلا أياما معدودة. وإنما لم يبين عددها في التنزيل، لأنه تعالى أخبر عنهم بذلك، وهم عارفون بعدد الأيام التي يوقتونها في النار"(٦٢).

فقد فطن الطوسي إلى قول اليهود عندما قالوا چ ډ ډ ډ ډ ڈ ڈ چ أنه لم يُذكر عدد الأيام، والسبب في ذلك يعود إلى معرفتهم بعدد الأيام التي يوقتونها في النار.

إذن توصل الطوسي إلى علة عدم ذكر الأيام التي يقضيها اليهود في النار من خلال اعتماده بصورة واضحة على المعلومات المشتركة المتعارف عليها من المشتركين في الخطاب(٦٣)، فمن خلال هذا الاشتراك المعرفي توصل إلى أن الله تعالى افترض معرفة اليهود بعدد الأيام قبل التفوه بالكلام(٦٤)، ففي جملة چ ډ ډ ډ ډ ڈ ڈ چ افتراض مسبق مضمونهُ (أن اليهود عارفون بعدد الأيام التي يوقتونها في النار).

ومما يبدو أن الطوسي قد توصل إلى الإضمارات التداولية التي يحملها النص بعد أن راعى سياق الحال، أي حال اليهود ومعرفتهم بعدد الأيام، قال الطوسي "وهم عارفون بعدد الايام التي يوقتونها في النار".

ومن تجليات الافتراض المسبق في كلام الطوسي تفسيره لقوله تعالى: چگ گ گ ڳ ڳ ڳ ڳ ڱ ڱ ڱ ں ں ڻ ڻ ڻ ۀ ہ ہ ہ ھ ھ ے ے ۓ ۓ ڭ ڭ ڭ چ (البقرة: ١٥٠)، قال الطوسي: "فان قيل هل في قوله تعالى: چں ں ڻ ڻ ٹ چ حذف منه (في الصلاة) أم هو مدلول عليه من غير حذف؟ قيل: هو محذوف، لأنه اجتزأ بدلالة الحال عن دلالة الكلام، ولو لم يكن هناك حال دالة لم يكن بد من ذكر هذا المحذوف إذا أريد به الافهام لهذا المعنى"(٦٥).

عمل الطوسي على وفق مبدأ الحذف، وهو: تركُ ذكْرِ شيءٍ من الكلام، أو هو عبارةٌ عن إسقاطِ كلمةٍ(٦٦)، أو عدمِ الإتيانِ بجزءٍ أو أجزاء من الكلام(٦٧)، وقد وصف عبد القاهر الجرجاني ما عُرِفَ بـ(الحذف)، أو ما أميلُ إلى عدِّه (اكتفاءً) أو (اقتصارًا)، اقتداءً برأي الدكتور علي عبد الفتاح الحاج فرهود – أي: الاكتفاء والاقتصار بما ظهر وذُكر من الكلام واستجلاء معانيه وبلاغته وما بطن فيه في ضوءِ السياق وظروفِ المقال – وصفه بقولِه: إنه "باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به ترك الذّكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة وتجدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تبن"(٦٨).

لقد عالج الطوسي المسألة على وفق الحذف الموجود في النص، إذ قال: "في قوله تعالى: چں ں ڻ ڻ ٹ ٹ چ حذف منه (في الصلاة)"، وفي الوقت نفسه علل الطوسي سبب هذا الحذف قائلا: " اجتزأ بدلالة

الحال عن دلالة الكلام، ولو لم يكن هناك حال دالة لم يكن بد من ذكر هذا المحذوف إذا أريد به الإفهام لهـذا المعنى".

توصل الطوسي إلى الإضمارات التداولية التي يحملها النص بعد أن راعى سياق الحـال، إذ قـال معللا للحذف الموجود في النص: "اجتزأ بدلالة الحال عن دلالة الكلام"(٦٩). وعلى هذا فالذي نفهمه من كـلام الطوسي أن هنالك معرفة مسبقة بين المتشاركين في الخطاب حول بعض المعلومات والافتراضات أغنت عن ذكر المحذوف، وهذا ما أطلق عليه التداوليون بـ (الافتراض المسبق)، وهو: أن يفترض المتكلم شيئا قبل أن يتكلم(٧٠). ففي عبارة چ ں ڻ ڻ ڻ ڻ چ افتراض مسبق مضمونهُ (وَحَيْثُ مَا كُنْتُمْ فَوَلُّـوا وُجُـوهَكُمْ شطر المسجد الحرام في الصلاة)، فقد استطاع الطوسي من فك شفيرة المتضمنات والافتراضات من خـلال اعتماده على السياق العام للنص الذي دلّ بصراحة على وجود معطيات مشتركة بين المتخاطبين ساعدت على إنجاح العملية التواصلية(٧١).

ومن المباحث الأخر التي يعلل الطوسي سبب الحذف الموجود فيها نتيجة وجود الافتراض المسـبق تفسيره لقولـه تعـالى: چۇ ۇ ۆ ۆ و و ۉ ۉ ې ې ې ى ى ئا ئا ئە ئە ئو ئو ئۇ ئۇ ئۆ ئۆ ئۈ ئۈ ئې ئې ئى ئى ئى ئى ی ی ئج ئح ئم ئى ئي بج بح بخ بم بى بي تج تح تخ تم تى تي ثج ثم ثى ثي جح چ (الطلاق: ٤)، فقد قال الطوسي: "وقوله: چ ئا ئا ئە ئە ئو ئو چ تقديره واللائي لم يحضن إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، وحذف لدلالة الكلام الأول عليه والكلام فيها كـالكلام فـي اليائسة"(٧٢).

يُستشف من كلام الطوسي أن في جملة چ ئا ئا ئە ئە ئو ئو چ افتراض مسبق مضمونه (النساء اللاتي لم يحضن عدتهن بعد الطلاق ثلاثة أشهر، وإن لم يُصرح بذلك لدلالة الكلام السابق عليه، أي: كما هو الحال مع النساء اليائسات من الحيض) وقد أشار الطوسي لهذا المعنى بقوله: "وقوله: چ ئا ئا ئە ئە ئو ئو چ تقديره واللائي لم يحضن إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر، وحذف لدلالة الكلام الأول عليه والكلام فيها كالكلام في اليائسة".

ويمكن أن نستجلي الافتراض المسبق عند الطوسي في تفسيره لقوله تعالى: چ ٱ ٻ ٻ ٻ ٻ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ (فـاطر: ٤٥)، إذ يقـول الطوسـي:" الضمير في قوله "على ظهرها" عائد إلى الأرض وإن لم يجر لها ذكر لدلالة الكلام عليه، لأنه معلـوم أنهـم على ظهر الأرض دون غيرها"(٧٣).

نفهم من كلام الطوسي أن في جملة چ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٿ ٿ ٹ ٹ ٹ ٹ ڤ ڤ ڤ ڤ چ افتراضا مسبقًا مضمونه (ما ترك علـى ظهر الأرض من دابة)، والذي سوغ الاكتفاء بعدم ذكر لفظة (الأرض) صراحة هو المعرفة المسبقة بذلك، إذ قال الطوسي ضمن هذا المعنى"لأنه معلوم أنهم على ظهر الأرض دون غيرها".

ومن خلال ما تقدم يمكن القول أن الطوسي كان قريبا من تحلـيلات التـداوليين، إذ فهـم بعـض النصوص على وفق المعرفة المشتركة بين المتخاطبين، فنراه يردد عبارات مثل (لأنه معلوم)، (حُذف لدلالة الكلام عليه، أو لدلالة الأول على الثاني) وغيرها من العبارات التي تدل على أن ملامح التحليل التداولي كانت حاضرة في ذهنه.

ثانيا: الأقوال المضمرة: (Les Sous-entendus)

تسبح في فضاءات المعنى الخطابي معلومات لا تظهر صراحة في بنية القول الملفوظ، بـل يكـون الملفوظ بمثابة الضوء الكاشف عنها، وهي ما يطلق عليها بـ(الأقوال المضمرة أو غير الصريحة).

"هي النمط الثاني من متضمنات القول، وترتبط بوضعية الخطاب ومقامه"[٧٤]، تقول أوريكيوني" القول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث"[٧٥]، ويشير جورج يول إلى أن القول المضمر معلومات يتم إيصالها إلى المتلقي دون قولها [٧٦]، ويشير إلى هذا المعنى بعض الباحثين المحدثين، إذ رأوا أن القول المضمر هو معلومات يتضمنها الخطاب لا تظهر بصورة صريحة، ويبقى تأويلها رهن السياق الذي وُردت فيه[٧٧].

ومن خصائص الأقوال المضمرة أنها تتضمن قائمة من التأويلات المفتوحة بتعدد سياقاتها المقامية التي تُنجز ضمنها، فقول: إن السماء ممطرة يولد عند السامع عدة تأويلات منها:

- المكوث في بيته.
- الإسراع إلى عملة حتى لا يفوته الموعد.
- الانتظار والتريث حتى يتوقف المطر.
- عدم نسيان مظلته عند الخروج[٧٨].

وتتميز الأقوال المضمرة بناء على فسحة التأويل بأنها قابلة للإنكار من المتكلم وأنها يمكن الغاؤها أو ايقافها أو تعزيزها[٧٩].

الفرق بين الافتراض المسبق والأقوال المُضمرة:يختلف الافتراض المسبق عن الأقوال المُضمرة في عدة أمور على الرغم من كونهما يعالجان جانبا واحدا من جوانب البحث التداولي، فكلاهما يبحث عن المعاني الخفية والضمنية التي يتضمنها النص.

ويمكن إيجاز ذلك الفرق بالقول: أن "فك ترميز الافتراضات يتم مبدئيا بفضل الكفاءة الألسنية اللغوية وحدها، في حين يتطلب فك ترميز المضمنات بالإضافة إلى تلك الكفاءة تدخل الكفاءة الموسوعية (المنطقية والبلاغية التداولية التواصلية) التي يتمتع بها المتكلمون"[٨٠]. هذا بالإضافة إلى أن الافتراض المسبق يمكن أن يتوصل إليه المتلقي عبر عمليات ذهنية بسيطة مقارنة مع القول المُضمر، إذ يتطلب الأخير إلى أعمال فكرٍ من المخاطَب؛ لأنه يقوم على الفهم الذي يستنتجه المخاطَب اعتمادا على السياق الذي دار فيه الحديث[٨١]، ويوحي هذا الاختلاف إلى القول بأن الافتراض المسبق وليد ملابسات الخطاب، بينما القول المُضمر وليد السياق الكلامي[٨٢].

ومن جانب آخر لا بد من الإشارة هنا إلى "وجود طبقة من المضّمنات الفرعية التداولية التواصلية، تتألف من المعلومات التي يزودنا به القول عن شروط النجاح غير الضرورية ولكن المرجحة أو الممكنة لتحقيق فعل الكلام الذي يدَّعي إنجازه، ففي بعض الظروف مثلا، إن جملة من مثل: أتعلم، إن شجون الحب شجون نتعافى منها، فقد تُضمِّن ما يلي: أنا قد تعافيت من شجون الحب (ويستتبع ذلك ضمنا لقد قاسيته)"[٨٣].

وتظهر أهمية الأقوال المضمرة في التحليل التداولي في انها تفضي بنا إلى مساحات معرفية واسعة تمكننا من الوصول إلى معنى الخطاب الذي من أجله أنشده قائله، فقد نتكلم بشكل بين عن أمرٍ ما، في حين نقصد من كلامنا بشكل مضمرٍ أمرا أخر[٨٤].

وقد أشار فان دايك إلى هذا المعنى، فهو يرى أن الخطاب المُنجز قد يحمل في ثناياه معاني لا يقع التعبير عنها مباشرة، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أُخر قد عُبر عنها تعبيرا صريحا.[٨٥] فالمخاطِب قد يعدل من الاستراتيجية المباشرة إلى إستراتيجية أُخرى يعبر من خلالها تلميحا عن مفهوم الخطاب المناسب

للسياق[٨٦]، فالمتكلمون قد يوصلون المعنى عبر الأقوال المضمرة، في حين أن المستمعين هم الذين يتعرفون على المضمر من الأقوال عبر عمليات استدلالية[٨٧].

ويشير ديكرو"Ducrot إلى أن اللجوء إلى هذا النوع من الاستعمال في الخطاب لا تتحكم فيه الإرادة دائما، وهذا ما يفسر الأخطاء التي تقع نتيجة عدم إدراك نية المتكلم في تصريحه بشي ما[٨٨].

ومما سبق يبدو أن الاكتفاء بالمعاني المعجمية يؤدي قصورا في فهم التأويلات التي يتضمنها الخطاب، فالخطاب يحتاج إلى حسابا تأويليا يضم المعلومات القابلة للنقل عبر قول معين والتي يبقى تفعيلها خاضعا وفق عناصرها السياقية[٨٩].

ولم يغفل الباحثون العرب معنى الأقوال المضمرة، فقد تناولوها بمسميات منها: المعاني الخفية[٩٠]، والمعاني الباطنة[٩١]، وقد تجسد عملهم في ما أسموه على سبيل التمثيل لا الحصر بـ (الكنايات، والمجازات)، فالمتكلمون يخرجون عن النطاق اللغوي المحض في كثير من الأحوال، وذلك حين يستخدم المتكلم تعبيرا لغويا في غير معناه اعتمادا على سياق الموقف[٩٢].

الأقوال المُضمرة في التبيان:لم يكن الطوسي في غفلة من بلاغة القرآن الكريم وتنوع أساليبه الإعجازية، فقد وقف في كثير من المواطن شارحا ومحللا لكلام الله تعالى لبيان المعاني الضمنية التي لا تأتي من خلال القول الظاهر الصريح، فقد تجلت تحليلاته في كثير من الآيات[٩٣] التي عالجها من خلال اتكائه على الأقوال المُضمرة ويتضح ذلك من خلال بعض العبارات المفتاحية مثل (في قوله ثلاثة أوجه[٩٤]، قيل في معناه قولان[٩٥]، قوله يحتمل أمرين[٩٦]،...الخ، ومن أمثلة ذلك تفسيره لقوله تعالى: ﭽ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ (البقرة: ١٠٧)، إذ يقول الطوسي:" وفي قوله: ﭽ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭴ ﭵ ﭶ ﭷ ﭸ ﭹ ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ثلاثة أوجه: أحدها: التحذير من سخط الله وعقابه اذ لا أحد يمنع منه. والثاني: التسكين لنفوسهم: أن الله ناصرهم دون غيره، اذ لا يعتد بنصر أحد مع نصره. والثالث: التفريق بين حالهم، وحال عباد الأوثان. مدحا وذما لأولئك"[٩٧].

رأى الطوسي أن الكلام يمكن تأوليه بأكثر من وجه، فقد فطن إلى ما يكمن وراء النص، أي المعلومات التي يحتويها الخطاب المرهونة بسياق الحديث[٩٨].

فقد توصل الطوسي إلى المعلومات المضمرة التي تفهم من خلال تأويل السياق؛ لأن الأقوال المضمرة تتضمن قائمة من التأويلات المفتوحة بتعدد سياقاتها المقامية التي تُنجز ضمنها[٩٩]، يقول فان دايك: أن الخطاب المُنجز قد يحمل في ثناياه معاني لا يقع التعبير عنها مباشرة، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أُخر قد عُبر عنها تعبيرا صريحا[١٠٠].

فالطوسي لم يكتفِ بظاهر الآية فقط وإنما راح ينقب عن الأقوال المضمرة التي يحملها النص؛ لأن الأمر في الأقوال المضمرة يستدعي الخروج عن النطاق اللغوي المحض، ولا بد من امتلاك الكفاءة التخاطبية* التي من شأنها أن تعين المتخاطبين على استخدام الجمل اللغوية، وتأويلها تأويلا سليما يتوافق مع متطلبات المساق[١٠١]، فقد نفذ الطوسي إلى ما وراء النص متكئا في ذلك على القيم التداولية في تفسيره للآية الكريمة؛ لأن المخاطَب عنصر أساسي في التخاطب، وهو المسؤول المباشر عن تفكيك ما يعتري النص من شفرات[١٠٢].

ومما سبق نجد الطوسي قد قرأ المسألة قراءة نستشف منها لمحة تداولية؛ لأنه تعامل مع النص على وفق الإضمار القولي الذي يُستنبط من المنطوق ولا يُصرح به[١٠٣] ولأنه أيضا قد أدرك أن الجانب اللغوي

وحده لا يستطيع الوغول إلى كنه النص، فنجده قد تعامل مع النص على وفق ما يحيط به من عناصر لغوية وغير لغوية[١٠٤].

ومن المباحث الأخر التي يتقارب فيها الطوسي من قول التداوليين بأن الأقوال المُضمرة هي: المعلومات غير الظاهرة التي تفهم من التأويل السياقي للحديث[١٠٥]، تفسيره لقوله تعالى: چپ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ ٺ ٺ ٿ ٿ ٿ چ (الفتح: ٢)، إذ قال الطوسي: "قوله: چپ پ پ پ پ ڀ ڀ ڀ ٺ ٺ چ قيل جعل غفرانه جزاء عن ثوابه على جهاده في فتح مكة. وقيل في معناه أقوال: أحدها: ما تقدم من معاصيك قبل النبوة وما تأخر عنها. الثاني: ما تقدم قبل الفتح وما تأخر عنه. الثالث: ما قد وقع منك وما لم يقع على طريق الوعد بأنه يغفره له إذا كان. الرابع: ما تقدم من ذنب أبيك آدم، وما تأخر عنه. وهذه الوجوه كلها لا تجوز عندنا، لأن الانبياء عليهم السلام لا يجوز عليهم فعل شيء من القبيح لا قبل النبوة ولا بعدها"[١٠٦]، وقال: "للآية وجهان من التأويل: احدهما: ليغفر لك ما تقدم من ذنب امتك. الثاني: أراد يغفر ما اذنبه قومك اليك من صدهم لك عن الدخول إلى مكة في سنة الحديبية"[١٠٧].

يبدو أن الطوسي قد عمل وفق مبدأ (الانكار والتعزيز) الذي نادى به التداوليون فيما يخص الأقوال المُضمرة، لأن من خواص الأقوال المَضمرة أنها يمكن الغاؤها أو ايقافها أو تعزيزها[١٠٨]. فقد أشار إلى المبدأ الأول قائلا: "وهذه الوجوه كلها لا تجوز عندنا". أي: الاقوال الأربعة الاولى التي أنكرها، أما المبدأ الثاني فقد أشار إليه قائلا: "وللآية وجهان من التأويل". ويتبين من خلال قول الطوسي أنه قد عمل وفق قانونين تخاطبيين اثنين هما (قانون الاختصار)، و(قانون حفظ المقتضى) وهذان ما نادى بهما التداوليون في حالة التعرف على مقتضيات القول. فقد عمل وفق الأول الذي ينص على أن المُلقي يُضمر في كلامه ما دلت عليه القرائن، معتمدا في ذلك على قدرة المتلقي في تدارك ما أُضمر بالتصريح بمعنى غير المعنى الذي سيق له الكلام[١٠٩]، إذ أدرك الطوسي أن اللسان العربي يمتاز على كثير من الألسن بكونه يميل إلى إيجاز العبارة وطي المعارف طيا[١١٠]. فقد أشار الطوسي إلى المعنى قائلا: "أضاف الذنب إلى النبي وأراد به أمته، كما قال چگ گ چ (يوسف، من الآية: ٨٢)، يريد أهل القرية فحذف المضاف وأقام المضاف اليه مقامه وذلك جائز لقيام الدلالة عليه، كما قال چ □ □ چ (الفجر، من الآية: ٢٢)، والمراد وجاء أمر ربك"[١١١]. أما المبدأ الثاني(قانون حفظ المقتضى) الذي ينص "على افتراض أن لكل صيغة تعبيرية وجها فأكثر لفهم معناها"[١١٢]، فقد أشار الطوسي إليه قائلا:" للآية وجهان من التأويل"، وبهذا يكون الطوسي قد توصل إلى عمق النص لمعرفة كنهه والوصول إلى قصد المتكلم عن طريق الأقوال المُضمرة، وهذا ما عمل به التداوليون الذين قالوا: إن الأقوال المضمرة في التحليل التداولي تفضي بنا إلى مساحات معرفية واسعة تمكننا من الوصول إلى معنى الخطاب الذي من أجله أنشده قائله، فقد يقول المتكلم أمرٍ ما، في حين يقصد من كلامه بشكل مضمرٍ أمرا أخر[١١٣].

ومن استجلاءات الطوسي الأخر التي يقارب فيها عمل التداوليين فيما يخص الأقوال المُضمرة تفسيره لقوله تعالى: چ ڃ ڃ ڃ ڃ چ چ ڇ ڇ ڇ ڇ ڍ ڍ ڌ ڌ ڎ ڎ ڈ ڈ چ (النساء: ٨٢)، فقد قال: "هذه الآية تدل على أربعة أشياء: أحدها: على بطلان التقليد، وصحة الاستدلال في اصول الدين، لأنه حث ودعا إلى التدبر. وذلك لا يكون إلا بالفكر والنظر. والثاني: يدل على فساد مذهب من زعم أن القرآن، لا يفهم معناه إلا بتفسير الرسول له من الحشوية، والمجبرة، لأنه تعالى حث على تدبره، ليعلموا به. الثالث: يدل على أنه لو

كان من عند غير الله، لكان على قياس كلام العباد من وجود الاختلاف فيه. الرابع: تدل على أن المتناقض من الكلام ليس من فعل الله، لأنه لوكان من فعله، لكان من عنده، لا من عند غيره"(١١٤).

يبدو أن الطوسي قد فهم النص في ضوء الأقوال المُضمرة التي يكتنفها النص، فهو يقول: "هذه الآية تدل على أربعة أشياء"، وعلى هذا قارب الطوسي قول التداوليين الذي قالوا: إن خصائص الأقوال المضمرة أنها تتضمن قائمة من التأويلات المفتوحة بتعدد سياقاتها المقامية التي تُنجز ضمنها(١١٥)، فطبقة المضمَّنات تضم كل المعلومات التي يمكن استنتاجها جراء قول معين، والتي تكون خاضعة لبعض خاصيات السياق التعبيري الادائي(١١٦)، فقد راح الطوسي يفتش عما يكمن وراء النص الظاهر من معلومات لا تبدو صريحة؛ يقول فان دايك: إن الخطاب المُنجز قد يحمل في ثناياه معاني لا يقع التعبير عنها مباشرة، ولكن يمكن استنتاجها من قضايا أُخر قد عُبر عنها تعبيرا صريحا(١١٧).

يتضح أن الطوسي راعى الفسحة المعرفية التي يتمتع بها النص القرآني للوصل إلى معنى الخطاب الذي من أجله أنشده قائله(١١٨)، فالمتكلمون قد يوصلون المعنى عبر الأقوال المضمرة، في حين أن المستمعين هم الذين يتعرفون على المضمر من الأقوال عبر عمليات استدلالية(١١٩). فالقول المضمر هو كتلة المعلومات التي يمكن للخطاب أن يحتويها، ولكن تحقيقها في الواقع يبقى رهن خصوصيات سياق الحديث"(١٢٠)؛ لأن العبارة اللغوية لا يتحدد معناها بدلالة تركيبها فقط؛ لأن العناصر السياقية ومقام الإنجاز وحيثيات الاستعمال وكل ما يحيط بالخطاب من ظروف أثرا في استخلاص المعنى من النص(١٢١).

فقد عالج فالطوسي المسألة معالجة لا تخلو من لمحة تداولية؛ لأنه قارب في تحليله القولة التداولية التي تبين حالة كون المعاني المباشرة وحدها غير كافية في فهم وتأويل الخطاب ولا بد من أن ينتقل المخاطَب من المعنى المباشر إلى المعنى غير المباشرة (المعنى الضمني) ومراعاة السياق من أجل الوصول إلى المعاني المقصودة من الخطاب(١٢٢).

ومن خلال الطرح المسبق نستطيع القول أن المقاربة التداولية عند الطوسي كانت حاضرة بصورة واضحة ملفتة للنظر، فقد ركز على مسألةٍ فحواها أن الكلام خرج عن مقتضاه الظاهر إلى مقتضى آخر يُفهم من دواعي سياقية لها وظيفة مركزية في تحديد المعنى، إذ يكشف السياق عن قصد المرسِل ونواياه الظاهرة والخفية، ثم إن للسياق مجالاتٍ معرفيةً متعددة تتوزع عبر فضاءات معرفية كثيرة منها ما هو مرتبط بالمتكلم والمتلقي وشرط الإنتاج اللغوي والزمان والمكان(١٢٣).

الخاتمة ونتائج البحث

يمكن ايجاز اهم النتائج التي توصل اليها البحث بما يأتي:

١- تناولنا في البحث امرين، احدهما: (الافتراض المسبق) الذي تبدى بوضوح في تفسير الطوسي من خلال استعانته بعدة ادوات في تفسير الآيات، كأسباب النزول وعلم المخاطَب والمتكلم بالأحداث والذوات إلى غير ذلك. والآمر الآخر هو(الأقوال المُضمرة) التي تحتمل عدة آراء، وليس كما ذهب اليه الباحثون الذين لم يميزوا بين القول المُضمر والفعل الكلامي غير المباشر.

٢- اقتفى البحث آلية الموازنة بين التراث والحداثة من اجل الكشف عن المخزون العربي الاسلامي الحافل بالتحليلات التداولية وان لم يُصرح بذلك مباشرة.

٣- تبين لنا أثر الثقافة الاصولية والعقدية في تحليل الطوسي للنصوص تحليلا يقارب بصورة كبيرة ما انتهت اليه الدراسات التداولية، فعند ملاحظة مضمرات آليات الطوسي في التحقق من صحة التأويلات وتبنيها

أنها ذات مبانٍ أصولية كاعتماده على السماع بالنقل الموثوق من السلف الصالح أو الاجماع الموثوق بـــه أو الاعتماد على الأدلة العقلية والشرعية المبنية على أسس صحيحة، وأنها تشير إلى القول باحتمالية مضـــمنات القول وعدم قطعيتها التي أشار إليها التداوليون فيما بعد.

٤- قسّم الطوسي معاني القران إلى أربعة أقسام نوجزها بما يأتي:

أ. ما اختص الله تعالى بالعلم به، فلا يجوز لأحد تكلف القول فيه.

ب. ما كان ظاهره مطابقا لمعناه.

ج.ما هو مجمل لا ينبئ ظاهره عن المراد به مفصلا.

د. ما كان اللفظ مشتركا بين معنيين فما زاد عنهما، ويمكن أن يكون كل واحد منهما مرادا.

٥- اضاف الطوسي إلى تقسيمه السابق تقسيما آخر، قائلا: "وجميع أقسام القرآن لا يخلو من ســـتة: محكـــم ومتشابه وناسخ ومنسوخ وخاص وعام.

٦- كشفت لنا مدونة التبيان عن مسوغات اخر في اعتماد الإستراتيجية التلميحية لم يتطرق إليها التـــداوليون وتلك المسوغات هي:

أ-رأى الطوسي: "أن تأويل القرآن لا يخرج عن أحد الأقسام السبعة: إما أمر، أو نهي، أو وعد، أو وعيد، أو خبر، أو قصص، أو مثل. وهو الذي ذكره أصحابنا في أقسام تفسير القرآن".

ب- إن ظاهرها "إخبار هلاك الأولين وباطنها عظة للآخرين".

ج- إنك "إذا فتشت عن باطنها وقسته على ظاهرها وقفت على معناها".

د-أضاف الطوسي مسوغا آخر في أثناء حديثه عن الاستشهاد بكلام العرب على مقاصد القران الكريم، قائلا: "وإنما يحتج علماء الموحدين بشعر الشعراء وكلام البلغاء، اتساعا في العلم، وقطعا للشغب، وإزاحـــة للعلـــة، وإلا فكان يجب ألا يلتفت إلى جميع ما يطعن عليه، لأنهم ليسوا بأن يجعلوا عيارا عليه بأولى من أن يجعل هو عليه السلام عيارا عليهم.

٧- تعد متضمنات القول من المحاور الأساسية التي ترتكز عليها الدراسة التداولية؛ إذ تكمن حاجتهـــا فـــي وضع معين عندما نحتاج إلى تدقيق إضافي نتجاوز فيه المعنى الظاهر.

٨- يُعدُ الافتراض المسبق دعامة أساسية من دعامات التحليل التداولي، لأنه ذو" ذات أهميـــة قصـــوى فـــي عملية التواصل والإبلاغ. فضلا عن قيمتة التي باتت واضحة حينما أصبح التحليل التداولي بديلا لا غنى عنه للوجهة الدلالية في عملية التواصل.

٩- لم تكن أفكار الطوسي بعيدة عن فكرة الافتراض المسبق، اذ وجدناه في كثير من المواطن قد اعتمد فـــي تفسيره النص على وفق المعطيات المشتركة بين المخاطِب والمتلقي.

١٠-استطاع البحث ان يقف على أهم الفروقات التي تميز الافتراض المسبق عن الاقوال المضمرة، ويمكـــن إيجاز ذلك الفرق بالقول: أن فك ترميز الافتراضات يتم مبدئيا بفضل الكفاءة الألسنية اللغوية وحدها، في حين يتطلب فك ترميز المضمنات بالإضافة إلى تلك الكفاءة تدخل الكفاءة الموسوعية (المنطقية والبلاغية التداوليـــة التواصلية) التي يتمتع بها المتكلمون. هذا بالإضافة إلى أن الافتراض المسبق يمكن أن يتوصل إليه المتلقـــي عبر عمليات ذهنية بسيطة مقارنة مع القول المُضمر، إذ يتطلب الأخير إلى أعمال فكرٍ من المخاطَب؛ لأنـــه يقوم على الفهم الذي يستنتجه المخاطَب اعتمادا على السياق الذي دار فيه الحديث، ويوحي هذا الاختلاف إلى القول بأن الافتراض المسبق وليد ملابسات الخطاب، بينما القول المُضمر وليد السياق الكلامي.

١١- توصل البحث الى نتيجة مهمة يمكن اعتبارها أهم ما جاء في هذا البحث ومفادها(التمييز بين القول المضمر والفعل الكلامي غير المباشر) فـ (الأقوال المُضمرة) التي تحتمل عدة مقاصد، اما الفعل الكلامي غير المباشر ما احتمل مقصدًا باطنا واحدا فقط، وهذا امر لم ينتبه له اغلب الباحثين.

١٢- كشفنا في البحث عن حضور الأقوال المُضمرة في تفسير الطوسي وعرضنا فيه نصوصا يظهر فيها قابلية الأقوال المُضمرة على الرفض والقطع والاستدراك.

١٣- أشار البحث الى أهمية الأقوال المضمرة في التحليل التداولي، إذ انها تفضي بنا إلى مساحات معرفية واسعة تمكننا من الوصول إلى معنى الخطاب الذي من أجله أنشده قائله، فقد نتكلم بشكل بين عن أمرٍ ما، في حين نقصد من كلامنا بشكل مضمرٍ أمرا أخر.

١٤- أكد البحث ان الأمر في الأقوال المضمرة يستدعي الخروج عن النطاق اللغوي المحض؛ لأن الاكتفاء بالمعاني المعجمية يؤدي قصورا في فهم التأويلات التي يتضمنها الخطاب، وأكد على ضرورة امتلاك الكفاءة التخاطبية التي من شأنها أن تعين المتخاطبين على استخدام الجمل اللغوية، وتأويلها تأويلا سليما يتوافق مع متطلبات المساق.

قائمة المصادر:

القران الكريم.

الكتب:

استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة- دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع والتنمية الثقافية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤.

إعجاز القرآن، أبو بكر الباقلاني محمد بن الطيب (ت٤٠٣هـ)، تحقيق: السيد أحمد صقر، ط٥، دار المعارف – مصر، ١٩٩٧م.

آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة، (د. ط)، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢.

البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حبنكة الميداني الدمشقي (ت ١٤٢٥هـ)، ط١، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، ١٩٩٦.

التبيان في تفسير القرآن، شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق وتصحيح: أحمد حبيب قصير العاملي، دار إحياء التراث العربي. (د.ط) (د.ت).

تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، ط١، منشورات الاختلاف، المجلد ٨، ٢٠٠٣.

تحليل الخطاب، ج. ب. براون، ج. يول، ترجمة: محمد لطفي الزليطني، منير التريكي، (د. ط)، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٩٩٧.

التداولية عند العلماء العرب دراسة تداولية لظاهرة (الأفعال الكلامية) في التراث اللساني العربي، مسعود صحراوي، ط١، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، ٢٠٠٥.

التداولية في البحث اللغوي والنقدي، بشرى البستاني، ط١، مؤسسة السياب، شارع المتنبي-بغداد، ٢٠١٢.

التداولية من أوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه، ترجمة: صابر الحباشة، ط١، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية اللاذيقية، ٢٠٠٧.

التداولية واستراتيجية التواصل، ذهبية حمو الحاج، ط١، دار رؤية، ٢٠١٥م.

التداولية، جورج يول، ترجمة: قصي العتّابي، الدار العربية للعلوم ناشرون، دار الامان، الرباط، مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت، ٢٠١٠.

الحجاج في القرآن من أهم خصائصه الاسلوبية، عبد الله صولة، ط١، دار الفارابي، بيروت–لبنان، ٢٠٠١م.

الخطاب الأدبي ورهانات التأويل قراءة نصية تداولية حجاجية، نعمان بوقرة، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ٢٠١٢م.

دلائل الإعجاز، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر أبو فهر، ط٣، مطبعة المدني بالقاهرة– دار المدني بجدة، ١٩٩٢.

السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان، ط١، مطبعة النجاح الجديدة– الدار البيضاء، ٢٠٠٠م.

العقد الفريد، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه ابن حبيب ابن حدير بن سالم المعروف بابن عبد ربه الأندلسي (ت ٣٢٨هـ)، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤٠٤هـ.

فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه، محمد صالح الشنطي، ط٥، دار الأندلس للنشر والتوزيع، السعودية– حائل، ٢٠٠١م.

في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، بيروت، ط٢، ٢٠٠٠.

في البرجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة دراسة دلالية ومعجم سياقي، علي محمود حجي الصراف، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠١٠م.

في سبيل منطق للمعنى، روبير مارتان، ترجمة وتقديم: الطيب البكوش، صالح الماجري، بمساهمة بشير الورهاني، ط١، بيروت، ٢٠٠٦.

القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر– آن ريبول، ترجمة: مجموعة من الأساتذة والباحثين من الجامعات التونسية بإشراف عز الدّين المجدوب، مراجعة خالد ميلاد، ط٢، منشورات دار سيناترا– تونس، ٢٠١٠.

الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب بسيبويه (ت ١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٨٨.

اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، ط١، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، بيروت، ١٩٩٨.

لسانيات الخطاب الاسلوبية والتلفظ والتداولية، صابر الحباشة، ط١، دار الحوار للنشر والتوزيع، سورية اللاذيقية، ٢٠١٠م.

مبادئ التداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأُصوليين، محمود طلحة، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد– الأردن، ٢٠١٤م.

محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري، ط١، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت – لبنان، ٢٠١٣م.

المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد– الاردن، ٢٠١٢م.

مدخل إلى دراسة التداولية مبدأ التعاون ونظرية الملائمة والتأويل، فرانثيسكو راموس، ترجمة وتقديم: يحيى حمداي ط١، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، ديوانية- العراق، ٢٠١٤.

المُضمر، كاترين كيربرات، أوريكيوني، ترجمة: ريتا خاطر، ط١، بيروت، ٢٠٠٨.

معجم المصطلحات اللسانية، مبارك المبارك، ط١، دار الفكر اللبناني، بيروت- لبنان، ١٩٩٥.

المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي، ط٢، دار المدار الاسلامي، بنغازي- ليبيا، ٢٠٠٧.

النص والسياق استقصاء البحث في الخطاب الدلالي والتداولي، فان دايك، ترجمة: عبد القادر قنيني، (د. ط)، أفريقيا الشرق، بيروت- لبنان، ٢٠٠٠.

النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين، ط١، عالم الكتب الحديث، إربد – الأردن، ٢٠١٥م.

الرسائل والأطاريح:

الأبعاد التداولية في معاني القرآن للفراء، زينب عادل محمود، رسالة ماجستير، كلية الدراسات القرآنية، جامعة بابل، ٢٠١٧م.

الاستلزام الحواري في القرآن الكريم سورة طه أنموذجا، سعاد ميرود، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الدكتور يحي فارس، ٢٠١٥م.

دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ مقاربة تداولية، عبد الحميد آل حفير، رسالة ماجستير، كلية التربية ابن رشد لعلوم الانسانية، جامعة بغداد، ٢٠١٧م.

دلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، علي عبد الفتاح الحاج فرهود، أطروحة دكتوراه، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٦م.

مظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويمل، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغة العربية، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢م.

مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي عبد الحسين، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة المثنى، ٢٠١٦م.

المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم والحارث بن حلزة، موساوي فريدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات جامعة الجزائر، ٢٠٠٥م.

البحوث:

المتشابه في القران مفهومه وأسبابه وحكمته، طه عابدين طه، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مجلد ١٩،عدد ٤١، جمادى الثاني ١٤٢٨هـ.

المنطق والمحادثة، غرايس، ترجمة: محمد الشيباني، سيف الدين دغفوس، بحث منشور ضمن كتاب اطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين، الجزء الثاني.

الهوامش:

١ ينظر: إستراتيجيات الخطاب، عبد الهادي بن ظافر الشهري:٩١.

٢ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: ٢٣٧.

٣ ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول: ٢٢.

٤ ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٩٢.

٥ ينظر: المنطق والمحادثة، غرايس، ترجمة محمد الشيباني، سيف الدين دغفوس، بحث منشور ضمن كتاب اطلالات على النظريات اللسانية والدلالية في النصف الثاني من القرن العشرين: ٦١١/٢.

٦ إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٣٧١- ٣٧٢.

٧ إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٣٧٦.

٨ المنطق والمحادثة، غرايس: ٦١١. وإستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٣٧٦.

٩ ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول: ٢٢.

١٠ القاموس الموسوعي للتداولية، جاك موشلر، آن ريبول: ٢٢.

١١ ينظر: مدخل إلى دراسة التداولية، فرانثيسكو راموس: ٦٩-٧٠.

١٢ المنطق والمحادثة، غرايس: ٦١٢.

١٣ ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٢٦٩، ٣٦٧.

١٤ التبيان: ١/ ٤-٥ (بتصرف).

١٥ التبيان: ٩/١.

١٦ نفسه: ١٠/١.

١٧ ينظر التفصيل في تلك الآراء: المتشابه في القران مفهومه وأسبابه وحكمته، طه عابدين طه، بحث منشور مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية وآدابها، مجلد ١٩،عدد ٤١، جمادى الثاني ١٤٢٨هـ: ١١٣-١١٤.

١٨ ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٣٦٧- ٣٦٨-٣٦٩.

١٩ التبيان: ١/٥-٦ (بتصرف).

٢٠ التبيان: ٣/ ٣١٣.

٢١ نفسه: ٩/١(بتصرف).

٢٢ نفسه: ١٦/١-١٧.

٢٣التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٠

٢٤ ينظر: في سبيل المنطق للمعنى، روبير مارتان: ٢١٥.

٢٥ Ibid., p.47، نقلا عن المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم والحارث بن حلزة، موساوي فريدة، رسالة ماجستير، كلية الآداب واللغات، جامعة الجزائر، ٢٠٠٥: ٢٤.

٢٦ ينظر: المُضمر، أوريكيوني: ٧٤.

٢٧ ينظر: النص والسياق، فان دايك: ١٥٦.

٢٨ التداولية من اوستن إلى غوفمان، فيليب بلانشيه: ١٤٥.

٢٩ المقام في الشعر الجاهلي تناول تداولي لمعلقتي عمرو بن كلثوم والحارث بن حلزة، موساوي فريدة: ٢٦.

٣٠ ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: ٨٤. ودستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ مقاربة تداولية، عبد الجميد آل حفيز: ٣٣.

٣١ البلاغة العربية، عبد الرحمن حسن جنكة الميداني: ٤٧٨/١.

٣٢ ينظر: إستراتيجيات الخطاب، مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٣٦٧.

٣٣ينظر: معجم المصطلحات اللسانية، مبارك المبارك: ٥٨. الأبعاد التداولية في معاني القرآن للفراء، زينب عادل محمود، رسالة ماجستير، كلية الدراسات القرآنية ، جامعة بابل، ٢٠١٧: ٦٣.

٣٤ ينظر: المحاورة مقاربة تداولية: ٣.

٣٥ ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٣٨٢.

٣٦ المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: ١٦٤.

٣٧ ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٣٦٧.

٣٨ ينظر: في البرجماتية الأفعال الإنجازية في العربية المعاصرة، علي محمود حجي الصراف: ١٢٨.

٣٩ ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٠-٣٢.

٤٠ من الباحثين من يطلق عليه مصطلح" الإضمارات التداولية، ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: ١١٣.

٤١ ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٠-٣١.

٤٢ ينظر: تحليل الخطاب، جورج يول: ٩٦-٩٧.

٤٣ التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٢.

٤٤ تعود المحاولات الأولى لدراسة الافتراض المسبق إلى الفيلسوف الإنكليزي ستراوسن (١٩٥٢)، أحد فلاسفة أكسفورد، الذي أعاد إنتاج مفهوم كان قد ظهر فعلا على يد الرياضي الألماني (فرجيه) (١٨٩٢)، بوصفه مشكله من مشكلات علم الدلالة المنطقي المؤسس على الصدق. ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: ٢٧، هامش رقم (١).

٤٥ ينظر: محاضرات في فلسفة اللغة، عادل فاخوري: ٤٥.

٤٦ ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: ٢٧.

٤٧ آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: ٢٦.

٤٨ينظر: لسانيات الخطاب الأسلوبية والتلفظ والتداولية، صابر الحباشة: ١٣٥.

٤٩ ينظر: مبادئ التداولية في تحليل الخطاب الشرعي عند الأصوليين، محمود طلحة: ١١٨. ومقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي عبد الحسين: ٧٧.

٥٠ ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٢.

٥١ التداولية: ٥١.

٥٢التداولية وإستراتيجية التواصل، ذهبية حمو الحاج: ٢٢٧.

٥٣ المضمر، اوركيوني: ٤٤-٤٥.

٥٤ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر، محمود أحمد نحلة: ٢٨.

٥٥ للاستزادة ينظر التبيان: ١/١٠٩، ٢/٩٤، ٢/١٣٢، ٥/٤٤٦، ٦/١٧٦، ٦/٥٢٦، ٧/١٥٨، ٧/٤٠١، ٧/٤٧١، ٨/٣٣٣، ٨/٣٤٥، ٨/٤١٢.

٥٦ التبيان: ١/١٠٦.

٥٧ ينظر: التداولية، جورج يول: ٥١. والتداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٠-٣١.

٥٨ التداولية، جورج يول: ٥١.

٥٩ المعنى وظلال المعنى، أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي: ١٥٣-١٥٤.

٦٠ ينظر: المضمر، أوريكيوني: ٤٨.

٦١ ينظر: النظرية التداولية وأثرها في الدراسات النحوية المعاصرة، أحمد فهد صالح شاهين:٢٠.

٦٢ التبيان: ١/٣٢٠.

٦٣ ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٠.

٦٤ ينظر: التداولية جورج يول: ٥١.

٦٥ التبيان: ٢/٢٥.

٦٦ ينظر: إعجاز القرآن، الباقلاني١:٢٦٢.

٦٧ ينظر: الكتاب، سيبويه: ١:٣٨٦

٦٨ دلائل الإعجاز: ١٢١، ودلالة الاكتفاء في الجملة القرآنية دراسة نقدية للقول بالحذف والتقدير، علي عبد الفتاح الحاج فرهود، اطروحة دكتوراه، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ٢٠٠٦: ١٢.

٦٩ التبيان: ٢/٢٥.

٧٠ ينظر: التداولية، جورج يول: ٥١.

٧١ ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٠-٣١.

٧٢ التبيان: ١٠/٣٢.

٧٣ نفسه: ٨/٤٢٥.

٧٤ التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٢.

٧٥ Catherine kerbrat. Oreccheoni, Limplicite,paris,Armand Colin,1986 p.39، نقلا عن التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي:٣٢

٧٦ ينظر: التداولية: ٧٦-٧٧.

٧٧ ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: ١١٣. والخطاب الأدبي ورهانات التأويل قراءة نصية تداولية حجاجية، نعمان بوقرة: ٩٩.

٧٨ ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٢.

٧٩ ينظر: التداولية، جورج يول: ٧٧.

٨٠ المُضمر، أوريكنوني: ٧٧-٧٨.

٨١ ينظر: مقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنجاس، علاء سامي عبد الحسين: ٧٥.

٨٢ ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٢.

٨٣ المُضمر، أوريكنوني: ٨١.

٨٤ ينظر: نفسه: ٤٠.

٨٥ينظر: النص والسياق، فان دايك: ١٥٦.

٨٦ ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٣٦٧.

٨٧ ينظر: التداولية، جورج يول: ٧١. وفي أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن: ٤١.

٨٨ ينظر: تحليل الخطاب المسرحي في ضوء النظرية التداولية، عمر بلخير، منشورات الاختلاف، المجلد ٨، ٢٠٠٣: ١١٢.

٨٩ ينظر: المُضمر، أوريكيوني: ٧٤-٧٥.

٩٠ ينظر: العقد الفريد، ابن عبد ربه الأندلسي: ٤/٢.

٩١ ينظر: فن التحرير العربي ضوابطه وأنماطه، محمد صالح الشنطي: ٢٩٢.

٩٢ ينظر: المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي: ١٤٧.

٩٣ للاستزادة ينظر التبيان: ٨٩/١، ٩٢/١-٩٣، ٢٣/٣، ٢٢٤/٣، ٦٠٥/٣، ١٧٠/٤، ٢٥٩/٤، ٤٦٦/٥، ٤٨٧/٨، ١٨٨، ٢٦/٩، ٢٧، ٤١٦/١٠، ٤١٧.

٩٤ التبيان ١/ ٣٩٨.

٩٥ نفسه: ٢٨٢/٢.

٩٦نفسه: ٩٤/١.

٩٧ التبيان:٣٩٨/١.

٩٨ Catherine kerbrat. Oreccheoni, Limplicite,paris,Armand Colin,1986 p.39، نقلا عن التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي:٣٢

٩٩ ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٢.

١٠٠ ينظر: النص والسياق، فان دايك: ١٥٦.

١٠١ ينظر: المعنى وظلال المعنى أنظمة الدلالة في العربية، محمد محمد يونس علي: ١٤٧.

١٠٢ ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: ٣٢-٣٣. ومقاربات تداولية في كتاب معاني القرآن للنحاس، علاء سامي عبد الحسين: ٨٠.

١٠٣ ينظر: الحجاج في القرآن من أهم خصائصه الأسلوبية، عبد الله صولة: ٢٦٤. والأبعاد التداولية في معاني القرآن للفراء، زينب عادل محمود: ٧٧.

١٠٤ ibid,p,161، نقلا عن التداولية واستراتيجية التواصل، ذهبية حمو الحاج: ٢٣٢.

١٠٥ ينظر: الخطاب الأدبي ورهانات التأويل قراءة نصية تداولية حجاجية: ٩٩.

١٠٦ التبيان: ٣٠٣/٩-٣٠٤.

١٠٧ التبيان: ٣٠٤/٩.

١٠٨ ينظر: التداولية، جورج يول: ٧٧.

١٠٩ ينظر: اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: ١١٢.

١١٠ نفسه.

١١١ التبيان: ٣٠٤/٩.

١١٢ اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن: ١١٣.

١١٣ ينظر: المُضمر، أوريكيوني: ٤٠.

١١٤ التبيان: ١٨٧/٨.

١١٥ ينظر: التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٢.

١١٦ ينظر: المُضمر، أوركيوني: ٧٤.

١١٧ ينظر: النص والسياق، فان دايك: ١٥٦.

١١٨ ينظر: إستراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية، عبد الهادي بن ظافر الشهري: ٣٦٧.

١١٩ ينظر: التداولية، جورج يول: ٧١. وفي أصول الحوار وتجديد علم الكلام، طه عبد الرحمن: ٤١.

١٢٠ Catherine kerbrat. Oreccheoni, Limplicite,paris,Armand Colin,1986 p.39، نقلا عن التداولية عند العلماء العرب، مسعود صحراوي: ٣٢.

١٢١ ينظر: التداولية في البحث اللغوي والنقدي، بشرى البستاني: ٢٤٩. والاستلزام الحواري في القرآن الكريم سورة طه أنموذجا، سعاد ميرود: (المقدمة: أ).

١٢٢ ينظر: المحاورة مقاربة تداولية، حسن بدوح: ٣٨.

١٢٣ ينظر: السياق والنص الشعري من البنية إلى القراءة، علي آيت أوشان: ١٥-١٦-١٧، ومظاهر التداولية في مفتاح العلوم للسكاكي، باديس لهويمل، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب واللغة العربية، جامعة بسكرة، الجزائر، ٢٠١٢م: ١٨٢.